**أثر اكتشاف النفط على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: العملة السعودية**

لم تعرف المنطقة قبل تدفق النفط عملة نقدية خاصة بها، وقد سبقت الإشارة إلى العملات المنتشرة آنذاك، إلا أن الضرورة الاقتصادية وممارسة السيادة الوطنية والحاجة للتعامل بالنقد بعد أن دانت منطقة الحجاز لحكم الملك عبد العزيز في عام 1344هـ فرضت عملة وطنية خاصة. ولذلك أمر الملك عبد العزيز بسك عملة نحاسية وطنية مع الاستمرار باستخدام النقود المتداولة محلياً كالنقود الهاشمية والريال النمساوي. وفي عام 1346هـ صدر الأمر بسك الريال السعودي الفضي، وكان وزنه من الفضة مساوٍ لقيمته التي حددت بأن تعادل العشرة ريالات جنيهاً ذهبياً إنجليزياً واحداً، كما يعادل الدولار الأميركي ثلاث ريالات وخمس وسبعين هللة.

وبعد اكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية انتعش الاقتصاد وتوفرت آلاف الفرص الوظيفية في قطاع النفط وازدادت المبالغ التي تدفعها شركة النفط للحكومة مما جعل الطلب على الريال يرتفع ارتفاعاً هائلاً يفوق المعروض منه حتى اختفى تقريباً من السوق. ولذلك طلب الملك عبد العزيز في عام 1367هـ/ 1948م من مؤسسة سك العملة الأميركية بأن تسك بضعة ملايين من الريالات الفضية لتعويض النقص الحاصل في السوق السعودي.

ومع ارتفاع حجم الإنتاج النفطي تضخمت أجور العمال فبلغت في عام 1370هـ/ 1950م خمسة ملايين ريال فضي تدفع كل أسبوعين. وكان معدل وزن راتب الموظف يزيد عن أربعة كيلو، أما مجموع وزن مرتبات موظفي شركة النفط فكان يزيد عن ستين طناً من الفضة، ولذا فقد كان نقلها وتأمينها وتخزينها وتوزيعها مقلقاً للشركة. ولحل هذه المشكلة أصدرت الحكومة في عام 1372هـ/ 1952م الجنيه الذهبي وكان مماثلاً في الشكل والوزن والقيمة الجنيه الذهبي الإنجليزي، فكان يساوي أربعين ريالاً سعودياً. اكتشفت الحكومة لاحقاً أن فكرة ربط قيمة الجنيه الذهبي بالريال الفضي لم تكن فكرةً سديدة لكثرة تفاوت أسعار الذهب مقابل أسعار الفضة. ونتيجة للصعوبات التي واجهتها العملة السعودية أنشئت مؤسسة النقد السعودي، وافتتحت فرعين لها أحدهما في الرياض والآخر في الدمام.

أدركت شركة أرامكو مدى صعوبة حمل مبالغ كبيرة من العملة الفضية السعودية، فأصدرت قسائم ورقية كنوع من التيسير على موظفيها، وقد استخدمت هذه القسائم لشراء السلع من مخازن الشركة، فكانت تلك القسائم أشبه ما تكون بالعملة الورقية. وفي نفس الوقت كانت مؤسسة النقد قد أدركت أن الحل يكمن في إصدار عملة ورقية، فأصدرت في البداية "سندات الحج"، وهي سندات ورقية تشبه في وظيفتها الشيكات في يومنا الحاضر، وقد كان الهدف منها التخفيف على الحجاج وعدم إرهاقهم بحمل مبالغ كبيرة من العملة الفضية، فكان هناك سندات من فئة العشر ريالات والخمس ريالات. نجحت سندات الحج نجاحاً كبيراً، بل إنها أصبحت متداولة في جميع مناطق المملكة بعد أن وجد فيها المواطنون سهولة الحمل والتداول والتخزين. شجع هذا النجاح الحكومة على إصدار دفعة جديدة من تلك السندات في عام 1374هـ/ 1954م. وفي عام 1375هـ/ 1955م بدأت العملات الفضية تختفي من الأسواق ويقل المتداولون بها. ثم صدر مرسوم ملكي في عام 1379هـ/ 1960م ينص على إصدار عملة ورقية رسمية من فئات الريال والخمسة والعشرة والخمسين والمئة ريال.

ولا شك أن إصدار عملة ورقية رسمية للبلاد كان إجراءً اقتصادياً حتمياً أملته الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، إلا أن اكتشاف النفط بكميات هائلة، وضخامة حجم عوائده، واحتياج عملياته لسيولة نقدية كبيرة أدى إلى التعجيل بإصدار العملات الورقية.

**المراجع:**

عبد الله السبيعي: اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ص201-207.